شؤون اقتصادية

اعداد واشراف / أمل حزام

نشاط الهيئة العامة للاستثمار فرع عدن للعام 2009

إجمالي المشروعات "24" بقيمة "7.86" مليار ريال

عدن/ أمل حزام مدحجي

أفاد الأخ/ إقبال محمد منير مدير فرع الهيئة العامة للاستثمار – عدن أن إجمالي المشروعات لعام 2009 بلغت 24 مشروعاً بكلفة استثمارية قيمتها "7.86" مليار ريال موزعة على القطاعات التالية: السمكية، والتعليم، والصحة، والصناعة والسياحة والنقل حيث وصل عدد العمالة فيها 588 عاملاً في مديريات البريقة والشيخ عثمان والمعلا والمنصورة وخورمكسر ودار سعد وصيرة بمحافظة عدن.

وأشار مدير فرع الهيئة العامة للاستثمار إلى أنه بلغ إجمالي المشروعات قيد التنفيذ "15" مشروعاً بكلفة استثمارية قدرها "1.12" مليار ريال حيث بلغت العمالة فيها "177" عاملاً مشيراً إلى أن المشروعات التي بدأت النشاط في العام السابق 3 مشاريع بكلفة استثمارية قدرها "5.75" مليار ريال بإجمالي العمالة "50" عاملاً، أما بالنسبة لإجمالي المشروعات التي منحت إعفاء لمستلزمات الإنتاج في فرع الهيئة العام السابق وصل عددها "47" مشروعاً وعدد شهادات الإعفاء الضريبي للعام السابق للسنة الأولى "15" مشروعاً أما بالنسبة لعدد الشهادات للإعفاء الضريبي المجددة فقد وصلت إلى "50" مشروعاً.

مديرية صيرة

مدير عام المؤسسة العامة للكهرباء بمحافظة عدن في حديث لـ(14 أكتوبر) :

مليار و 500 مليون ريال لتعزيز الضغط العالي وتحديث الشبكة

محطة توليد الكهرباء

عقد اتفاقيات لمواد الشبكة بقيمة تجاوزت (500) مليون ريال

مليارا ريال مديونية الأهالي وصغار المشتركين

تعد المؤسسة العامة للكهرباء إحدى المؤسسات التي تسهم في خدمة المواطن وقد تمكنت من الحد من الانقطاعات التي عانت منها مدينة عدن خلال الفترة الأخيرة نتيجة للربط العشوائي والضغوطات على الشبكة الكهربائية ما أدى إلى معاناة المواطنين خصوصاً في فترة الصيف.. حملنا كل ذلك وجوانب أخرى ووضعناها أمام الأخ جلال ناشر مدير فرع مؤسسة الكهرباء بمحافظة عدن وقد كانت الحصيلة في التالي.

عدن / محرر الصفحة

استهل الأخ مدير فرع المؤسسة حديثه عن المشروعات المنفذة بقوله تم تنفيذ العديد من المشاريع هذا العام بالاستفادة من البرنامج الاستثماري الاستثنائي الذي تم تخصيصه للكهرباء في عدن في العام الماضي وتعزيز المنطقة بمبلغ مالي قدر بمليار و500 مليون ريال للشبكة وتحديث الضغط العالي وكذا تحديث محطات التمويل الرئيسية القديمة وكذا معالجة الاختناقات في الشبكة مؤكداً أنه تم سحب المخصصات المعتمدة في البرنامج الاستثماري للعام السابق وعمل اتفاقيات لمواد الشبكة تتجاوز (500) مليون ريال.

معالجة مشاكل التوليد

وأضاف أن أهم مشروع حالياً يقوم على معالجة مشاكل التوليد للشبكة هو مشروع خط النقل (132) كيلو فولت بين الحسوة والعريش مع المحطات التمويلية اللازمة لهذا المشروع كما أكد أن هذا المشروع قد تعثر منذ أكثر من عشر سنوات آملاً بانتهاء الإجراءات لتنفيذ المشروع هذا العام بقرض خارجي لأهميته لكهرباء المحافظة وتزويد مخططات الجمعيات السكنية بالطاقة الكهربائية اللازمة.

وتطرق في سياق حديثه إلى الانقطاعات التي حدثت في محافظة عدن بقوله :

حصلت عدد من الانقطاعات خلال الصيف الماضي وكانت أكثر من الأعوام الماضية ويعود ذلك إلى تدني القدرة التوليدية للمحطات الموجودة في المحافظة وكذا المحطات الأخرى مؤكداً أنه قد شهدت المحافظات المرتبطة بالشبكة أسوأ الانقطاعات وكانت محافظة عدن تحظى بالقليل من هذه الانقطاعات آملين أن نتجاوز هذه الانقطاعات بالتخفيف منها مع دخول محطة مأرب الغازية في الخدمة.

مشيراً إلى التقسيط في فواتير الكهرباء أثناء الصيف حيث يكون فصل الصيف حاراً جداً في مدينة عدن، وهذا يتطلب منا الاستعداد لمعالجة مشاكل الشبكة والقيام بأعمال الصيانة اللازمة التي من شأنها مجابهة الصيف بالقدر الممكن من المعالجات.

أما بشأن الفواتير والمديونية أشار الأخ/ جلال ناشر إلى أن مديونية الأهالي وصغار المشتركين اقتربت من مبلغ يقدر بملياري ريال وهذا رقم كبير يضعف كاهل وقدرات المنطقة وهناك توجيهات عليا بمعالجة هذه المديونية بالتقسيط بما يسهم في تخفيفها ولكن للأسف البعض لا يلتزم بتنفيذ هذه الأقساط ما يجعل المديونية في تزايد. ونجدها فرصة أن نشعر المواطنين بأن يعملوا على سداد فواتير الكهرباء أولاً بأول ولا مانع من تقسيط المديونيات.

جلال ناشر

بلاغات الطوارئ معظمها عن العشوائية

وأكد مدير عام المؤسسة أن العشوائية أحتلت معظم بلاغات الطوارئ خصوصاً في الصيف الماضي وأنها أثرت على استقرار الكهرباء وأدت إلى حدوث انقطاعات كثيرة وضرر في أجهزة المواطنين وضرر آخر على مكونات الشبكة وخسائر كبيرة أخرى.

ونحن بحاجة إلى تضافر جهود المواطنين قبل جهود المؤسسة لأنهم المتضرر المباشر وكذلك أجهزة السلطة القضائية للحد من العشوائية في استخدام الكهرباء. فالمؤسسة وحدها لا تستطيع مكافحة هذه الظاهرة التي انتشرت مؤخراً وأصبحت تقلق الموظفين في المؤسسة وتؤدي إلى خسائر كبيرة تتحملها الدولة والمجتمع.

وفي رده على سؤالنا حول سحب التيار الكهربائي من عدن إلى صنعاء أوضح قائلاً:

محافظة عدن مرتبطة بكهرباء الشبكة الوطنية الموحدة وقد بلغت أحمال المحافظة في هذا الصيف (250) ميجاوات بينما بلغت الطاقة الإنتاجية المتوفرة لمحطات الكهرباء بالمحافظة (180) ميجاوات بمعنى أن شبكة عدن لم تستطع تغطية أحمالها لذا تقوم اليوم الشبكة الوطنية الموحدة من صنعاء بتموين بالفارق من الشبكة الوطنية إلى عدن وليس العكس.

15 ٪ النمو السكاني

وأضاف : وبحسب سؤالكم عن الزحف السكاني وتأثيره على الشبكة استطيع القول إن الزحف السكاني في المحافظة كبير ومعدل الزيادة السنوية في الطلب كبير وقد وصلت نسبة النمو 15٪ وهذه الزيادة تتطلب منا وضع الدراسات والخطط بما يواكب هذه التوسعات، وهذه المعالجات والحلول مطلوبة من خلال زيادة مخصصات البرنامج الاستثماري في الشبكة الكهربائية لعدن مشيراً في حديثه إلى أنه من خلال الصحيفة نشكر قيادة الوزارة والمؤسسة وكذا المحافظة على الدعم والتسهيل لإجراءات سحب مخصصات البرنامج الاستثماري وإعطاء المنطقة صلاحية الاستفادة من هذه المخصصات ابتداء من عام 2008م.

وألمح مدير المؤسسة العامة للكهرباء فرع عدن إلى الحدث الرياضي الكبير حيث قال :

طبعاً لاستقبال الحدث الرياضي الذي سيقام في المحافظة (خليجي 20) كانت وزارة الكهرباء السباقة في تشكيل لجنة إشرافية فرعية لتأهيل البنية التحتية لقطاع الكهرباء في محافظات عدن / لحج/ أبين وتم عمل برنامج تنفيذي ورصد مبلغ ملياري ريال وتم استلام المواد من الموردين وستبدأ الأعمال الميدانية وتنفيذ الشبكات في المحافظات الثلاث خلال هذا العام.

نافذة

ذوو الدخل المحدود

الهيكل الوظيفي وطبيعة العمل من الأولويات التي يجب الوقوف أمامها اليوم

أمل حزام مدحجي

الأوضاع الاجتماعية لا تزال لا تملك التوازن الاقتصادي الفعلي لدخل الفرد الواحد لتلبية احتياجاته الضرورية من سلع غذائية ودفع فواتيره الشهرية للخروج من الأزمة الشهرية التي يعانيها المواطن الموظف ذو الدخل المحدود في اليمن.

ومن هذا المنطلق دخل دور الإعانة والتي وضعت من أجل تحقيق نفع وطني في إعادة توزيع الدخل على المحتاجين وتحقيق شيء من الاكتفاء الذاتي ولكن عملية الحصر دائماً ما تتعرض للعشوائية لعدم وجود آلية عمل تنظم العملية لتوجيه الإعانة إلى الشريحة المستهدفة وهي الشريحة الفقيرة، فلا بد من ترتيب للأولويات في توجيه الإعانات ومن المفترض أن تقديم الإعانات المادية يحقق أكبر عائد ممكن اجتماعياً واقتصادياً.بالنسبة لذوي الدخل المحدود فقد بدأت العديد من المرافق الحكومية باليمن التعامل بشأنهم مع البنوك في تحويل الرواتب وأخذ القروض.

وتأتي المشكلة الكبرى حين يبدأ الفرد بخسارة نصف راتبه شهرياً لعدم وجود دخل آخر يقوم بتغطية الثغرة المادية لتلبية احتياجاته الضرورية ما يؤدي إلى تراكم الديون ودخول دهاليز أخرى تشكل عائقاً أمام الموظف في تحمل مسؤولية أسرته وأحياناً مسؤولية نفسه.

فما هو الأسلوب الأمثل لدعم الاقتصاد في اليمن:

إن تحسين الأوضاع الاقتصادية اليوم يعتمد على رفع مستوى الحالة المعيشية لدى شرائح المجتمع منها الفقيرة ومنها ذوو الدخل المحدود الذين يشكلون أكبر شريحة في المجتمع والذين يحاولون الخروج من الأزمة من خلال التقسيط والقروض ولكن بآلية عمل تقلل الأضرار المختلفة لذلك وتسهيل طرق العيش للمواطن لتحسين معيشته وليس لامتلاك رصيد في البنك برقم صفر.

واليوم يبقى المواطن الموظف في حالة فوضى من الناحية المالية بالإضافة إلى في مجال التوعية في كيفية الاستفادة من المشاريع الصغيرة والمتوسطة للخروج من الأزمات وإيجاد فرص العمل للدخول إلى الساحة الاقتصادية عن طريق سوق العمل، واكتساب مهارات إدارية وتسويقية ودراسات جدوى حول احتياجات السوق المحلية اليوم للعمل بنجاح، علماً أن هناك مساعدات كبرى تقدم لليمن وتشكل خطوة أو حالة جادة للحد من نسبة الفقر ومعالجة مشاكل الدولة المالية، فالتحديات تشكل عائقاً كبيراً أمام تقدم اليمن في المجال الاقتصادي بسبب وجود المشكلات السياسية والجغرافية والاقتصادية والتي تحد من قدرات اليمن على المنافسة في ظل النظام الاقتصادي العالمي الجديد، وهنا نرى كم هي ضرورية مشاركة القطاع الخاص كشريك فعال لدعم التنمية الاقتصادية وليس العكس.

نشاط المؤسسة يتوسع لتقديم التسهيلات لذوي الدخل المحدود بعدن

عدن/ أمل :

أوضح الأخ موسى القاضي مدير المجمع الاستهلاكي بالمعلا التابع للمؤسسة الاقتصادية اليمنية في تصريح خاص لصحيفة 14 أكتوبر أن المؤسسة الاقتصادية اليمنية بكافة فروعها تقدم خدماتها لكافة المواطنين في القطاعات المدنية والعسكرية حرصاً من قيادتها على المواطن وتقديراً لظروفه المادية المعيشية ، مشيراً إلى أن المؤسسة تمكنت من توفير المواد الاستهلاكية الضرورية والأثاث والأدوات المنزلية الكهربائية وغيرها من المواد وبأسعار منافسة لما هو موجود في الأسواق. وألمح إلى أنها خلال الأعوام الماضية أقامت العديد من المعارض وصلت إلى 80 معرضاً عربياً ودولياً.

وفي سياق تصريحه قال أن نشاط المؤسسة أتسع وأصبح يقدم خدمات البيع بالتقسيط إلى جانب البيع نقداً تسهيلاً لذوي الدخل المحدود كما أن البيع بالتقسيط يمتد حتى عشرين شهراً وفقاً للاتفاقيات التي تتم بين المؤسسة ممثلة بمجمع (المعلا) والمرافق الحكومية والخاصة والمؤسسات العسكرية أيضاً .

وأضاف أن كل ذلك العمل والخدمات التي تقدمها المؤسسة الاقتصادية اليمنية تهدف إلى تلبية احتياجات المواطنين دون عناء ،مشيراً إلى أن كافة التسهيلات المريحة والأسعار المنافسة التي نعمل بها تأتي تنفيذاً لبرنامج فخامة رئيس الجمهورية.

وأضف قائلاً: لدينا توجيهات من الأخ العميد علي محمد الكحلاني رئيس مجلس الإدارة المدير العام للمؤسسة الاقتصادية اليمنية بإعطاء الأولوية في هذه التسهيلات والخدمات لذوي الدخل المحدود في المحافظات الجنوبية والشرقية والبيع بالآجل ولفترة طويلة ، كما أن المؤسسة قادرة عل توفير السلع المتنوعة نظراً لما لها من علاقات تجارية كوكيل لعدة شركات عالمية ولها العديد من المصانع على مستوى الجمهورية فضلاً عن قدرتها على توصيل السلعة إلى كافة مديريات المحافظات.

وأعلن في تصريحه عن أن هناك أمراً صريحاً صادراً من رئيس مجلس إدارة المؤسسة بضرورة التعامل وإعطاء الأولوية لمؤسسة 14 أكتوبر للصحافة والطباعة وجميع العاملين فيها وفي المقدمة الصحافيون نظراً لجهودهم المبذولة في متابعة نشاط المؤسسة.

موسى القاضي